بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقـم : 16/1/2/٢٠
التاريخ : 27 /ذو القعدة /١٤٤٢هـ
الموافق : 7 / يوليو/ ٢٠٢١م
اليـــوم : الاربعاء

محضر تقـريري للجلسة ٢٠ /٢/١/١٦

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية العشرون من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء بتاريخ ٢٧ / ذو القعدة /١٤٤٢هـ الموافق ٧ / يوليو /٢٠٢١م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الأخ / عبـــد الوهـــاب يحيـــى الـــدره — وزيـــــــر الصـــــــناعة والتجـــــــارة
٢- الأخ / ســـليم محمد نعمـــان المغلـــس — وزيـــــر الخدمـــــة المدنيـــــة والتأمينـــات
٣- الأخ / عبـــد الالـــه يحيـــى شـــيبان — رئـــيس مجلـــس إدارة مؤسســـة الغـــزل والنســـيج
٤- الأخ / محمد أحمـــــــد الدولـــــــة — رئـــــيس مجلـــــس إدارة شـــــركة كمـــــران
٥- محمد عبـــــد الخبيـــــر الرميمـــــه — مستشـــار رئـــيس مجلـــس إدارة شـــركة كمـــران

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه ..

ثم رحب الأخ/ رئيس المجلس بالأخوة وزيري التجارة والصناعة. والخدمة المدنية والمختصين الذين حضروا معهم .

بعد ذلك استمع المجلس الى ايضاحات لجنة القوى العاملة والشؤون الاجتماعية حول موضوع الإحالة للتقاعد لمن بلغ احد الاجلين .

كما استمع الى ملاحظات الأخوة الاعضاء حيث اكدوا بأنه لابد من معالجات اوضاع من احيلوا الى التقاعد سابقاً كونهم لم يحصلوا على حقوقهم القانونية وبالنسبة لمن يراد احالتهم الى التقاعد بموجب تعميم وزير الخدمة المدنية هناك كثير من المؤسسات لم تسدد اقساط التقاعد لموظفيها لذلك لا يجب احالتهم للتقاعد الا بعد استيفاء حقوقهم القانونية .. منوهين إلى أهمية دراسة الموضوع من كل الجوانب قبل تنفيذ التعميم .

بعد ذلك استمع المجلس الى توضيحات من الأخ/ وزير الخدمة المدنية حول ماطرحه الاخوة الاعضاء من ملاحظات حول التعميم الصادر من الخدمة المدنية رقم (٩) وتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٧م بشأن احالة من بلغ أحد الاجلين ..منوها بأن العدوان استهدف الموظفين. حيث قام بنقل البنك المركزي الى عدن بهدف افراغ المؤسسات من العاملين حتي لا تقوم بواجباتها ولكن العاملون صمدوا وقاموا بأعمالهم على اكمل وجه وبدون مرتبات خلال هذه السنوات والوزارة كونها المعنية تتحمل المسئولية الكاملة تجاه هؤلاء العاملين وتعتبرهم مجاهدين لا يقل دورهم عن الذين في الجبهات..

موكداً بأن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تقوم بإعداد قاعدة بيانات مكتملة حديثه لكل العاملين في مؤسسات الدولة لكي تعد دراسات دقيقة للقوام الوظيفي بشكل عام وليس للمتقاعدين فقط وما تقوم به الوزارة هو تنفيذ لتوصيات المجلس .

مؤكدا بأنه لا يمكن الاقدام على الإحالة الى التقاعد دون دراسة تأخذ في الاعتبار تضحيات وصمود القوي العاملة وحقوقهم وتسويات اوضاعهم من مرتبات وترقيات وعلاوات وغيرها وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الخدمة المدنية والهيئة العامة للتأمينات لهذا الموضوع ولا يمكن تنزيل اي مرتب من الكشوفات الا بالربط التقاعدي لدى الهيئة العامة للتأمينات وفي حالة توفير السيولة الكافية فسوف يكون بالإمكان النظر في احاله المتوفين للتقاعد في هذه المرحلة كمرحلة اولى ..مؤكداً التزامه بعدم احالة اي موظف للتقاعد الابعد دراسة تحفظ لهم مرتباتهم وتسوياتهم وعلاواتهم .

بعد ذلك طلب الأخ/ رئيس المجلس من الأخ/ وزير الخدمة المدنية تقديم تقرير مفصل عن ما وصلت اليه الوزارة بشأن الازدواج الوظيفي وايضا ما توصلت اليه الحكومة بشأن الدراسات التي توصلت اليها حول من سيتم احالتهم الى التقاعد .. والتزم الأخ الوزير بتقديم تقرير بذلك الى المجلس في الفترة القادمة .

ثم استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن اوضاع (كمران) وكذا التوصيات الواردة في تقرير لجنة التجارة والصناعة بشأن متابعتها ودراستها لأوضاع المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج والوحدات التابعة لها .

كما استمع المجلس الى ايضاحات من الأخ / وزير التجارة والصناعة .. حيث اوضح الأخ / الوزير بان مصنع الغزل والنسيج تعرض لمشاكل كثيرة ادت الى توقفه ، موضحاً بأن الوزارة قامت بتشغيله بجهود ذاتيه وبدون اي تمويل حكومي وقد قامت بتأهيل جميع الاقسام في المصنع من قبل المختصين من موظفين ومهندسين واصبح المصنع جاهزاً للعمل ولم يبق لتشغيله سوى توفير النفقات التشغيلية مؤكداً التزامه بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الأغلبية المطلوبة .

وفيما يخص التوصيات الخاصة بتقرير اللجنة بشأن اوضاع شركه كمران .. اوضح بأن التوقيف للمصنع كان بسبب احتجاز المواد الخام في ميناء عدن ، وقد حلت هذه المشكلة والمصنع الان يعمل بنصف طاقته الإنتاجية .. كما طالب من المجلس بأن اي رسوم جديدة يجب ان تكون على السجائر المهربة لأن ما تدفعه شركة كمران اكثر من الضرائب التي يدفعها المهربين .. كما التزم بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الأغلبية المطلوبة .

بعد ذلك اقر المجلس ادراج تقرير لجنة التعليم العالي والشباب والرياضة بشأن اوضاع الجامعات والكليات الأهلية ، وكذا تقرير اللجنة المشتركة من (لجنه الخدمات –العدل والاوقاف – تقنين احكام الشريعة الإسلامية) بشان مشروع قانون رقم ( ) لسنه ٢٠٢١م بتعديل القانون رقم (٢٢) لسنه ٢٠٠٦م بشأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الى جدول اعمال هذه الفترة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء